

Distr.: General
7 September 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إليكم
من سعادة السيد أيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وأكون ممتنا إذا عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) شفق غوكتورك

المستشار الأول

نائب الممثل الدائم

القائم بالأعمال المؤقت

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتى، أود أن أوجه انتباهكم إلى الرسالة المؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ (A/55/1026-S/2001/778) الموجهة إليكم من مندوب قبرصي يوناني لدى الأمم المتحدة بخصوص حفريات أثرية في الجمهورية التركية لشمال قبرص، وأن أحيطكم علما بالمعلومات التالية.

إن الحفريات الجارية في الموقع الأثري في سلاميس، الخاضع للسيادة الإقليمية للجمهورية التركية لشمال قبرص، تتم بموافقة السلطات القبرصية التركية وهي قانونية تماما، على عكس ما يزعمه القبارصة اليونان. وتنبع هذه المزاعم من الادعاء الكاذب بأن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تمتد على الجزيرة بكاملها، بما في ذلك إقليم الجمهورية التركية لشمال قبرص. ولا يتفق هذا الادعاء مع واقع الأمر في قبرص، أي وجود دولتين مستقلتين تمارس كل منهما سيادتها وولايتها على إقليمها في الجزيرة.

ومن السخرية أن يعتبر الجانب القبرصي اليوناني الجهود التي تبذلها الجمهورية التركية لشمال قبرص لإخراج أي مواد وبقايا أثرية والحفاظ عليها "تنطوي على آثار ضارة ومدمرة على التراث الثقافي للجزيرة". وهذه النظرة الغريبة لا تثير الاستغراب في حقيقة الأمر نظرا لأن الإدارة القبرصية اليونانية التي تتخفى وراء التسمية الكاذبة بوصفها "حكومة قبرص" ما زالت ترفض قبول الواقع السائد في الجزيرة وحق الشعب القبرصي التركي في إقامة دولته. ومن البديهي أن الجمهورية التركية لشمال قبرص لا تحتاج إلى موافقة الإدارة القبرصية اليونانية للقيام بحفريات أثرية في إقليمها.

وبالرغم من قيام الجانب القبرصي اليوناني بشكل متواصل بمنع تدفق أي مساعدة مالية أو تقنية خارجية لأغراض الحفاظ على الآثار إلى شمال قبرص، تتابع سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص عملها الدؤوب لحماية التراث الثقافي لشمال قبرص بغض النظر عن المنشأ. وتشكل الحفريات الأثرية الجارية في موقع سلاميس جزءا من هذا الجهد الرامي إلى حماية التراث الثقافي لبلدنا والحفاظ عليه للأجيال القادمة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن إدارة الآثار والمتاحف في الجمهورية التركية لشمال قبرص قد دعت البعثة الأثرية الفرنسية التابعة لجامعة ليون إلى العودة إلى سلاميس لمواصلة العمل الذي قامت به بناء على طلب الإدارة القبرصية اليونانية حتى عام ١٩٧٤. غير أن جميع الدعوات ظلت بدون رد. واضطر أيضا علماء آثار آخرون يرغبون في التعاون مع إدارة الآثار والمتاحف من منطلق مهني بحث إلى رفض الدعوات التي وجهت إليهم بسبب الضغط والابتزاز السياسيين اللذين يمارسهما الجانب القبرصي اليوناني.

وفي ظل الظروف السائدة، أحييت إدارة الآثار والمتاحف في الجمهورية التركية لشمال قبرص المشروع عام ١٩٩٨ عملاً بأحكام قانون الآثار للجمهورية التركية لشمال قبرص وبموجب المبادئ والمعايير الدولية ذات الصلة، بالتعاون مع مركز البحوث والتراث الثقافي لجامعة شرقي البحر الأبيض المتوسط في غازي ماغوزا، بالجمهورية التركية لشمال قبرص، وجامعتي أنقرة والشرق الأوسط التقنيتين في تركيا. وفي أثناء أعمال التنقيب التي قامت بها مجموعة من علماء الآثار برئاسة البروفيسور كوشكون أوزغونال من جامعة أنقرة، تم استخراج عدة أدوات أثرية رومانية من الموقع يعود تاريخها إلى ١٠٠ سنة قبل الميلاد. وقد حُفظت هذه المكتشفات وفقاً للمعايير الدولية. وخلال العملية، تم اكتشاف عدد من المباني الأثرية الهامة، كالأجهزة الشرقية للساحة العامة الرومانية (الأغورا) والحمامات الرومانية التي دُمّرت من جراء هزة أرضية.

وإدارة القبرصية اليونانية، التي تحاول إظهار نفسها على أنها المدافعة عن الحفاظ على التراث الثقافي، تحاول منذ عام ١٩٦٣ طمس جميع معالم التراث التركي الإسلامي في قبرص. فخلال الفترة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤، دُمّر القبارصة اليونانيون مساجد وأضرحة وأماكن مقدسة أخرى في القرى التركية في جميع أنحاء الجزيرة. وما تبقى من الأضرحة العثمانية التركية في جنوب قبرص هو اليوم عرضة للحريق المتعمد المتكرر. ففي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مثلاً، وقع حريق متعمد في مسجد عمرية، وهو ضريح إسلامي هام يقع في جنوب قبرص. وعلاوة على ذلك، ونظراً لسياسة الإهمال المتعمد التام التي تتبناها الإدارة القبرصية اليونانية، فإن التراث التركي الإسلامي في جنوب قبرص مهدد بالزوال. وقد أكدت عدة مصادر مستقلة عدم الاحترام المطلق للتراث التركي الإسلامي، منها السيد إيمينوس فان در فيرف، المقرر العام للجنة الفرعية المعنية بالتراث المعماري والفني التابعة للجنة الثقافة والتعليم للمجلس الأوروبي، الذي أورد ما يلي في تقريره الذي نُشر باعتباره وثيقة من وثائق المجلس الأوروبي في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ (AS/CULT/AA(41)1) (الفقرة ٥-٣):

”لاحظنا مع الأسف التدمير الكامل للمسجد الرئيسي في بافوس. فقد سُوّيت الساحة كلها بالأرض منذ ذلك الحين لإتاحة حيز مكاني للمتنقى طرق موسع وموقف للسيارات. ولا يوجد أثر يدل على وجود المسجد. وفي أسفل الطريق، يوجد مجمّع من الحمامات التركية لا يزال مخفياً تحت الأنقاض والحشائش بانتظار إعادة تعميره. كذلك جرى تخريب المقبرة القبرصية التركية التي توجد بالقرب من مسجد القديسة صوفيا موتالوس“.

وأشار المندوب القبرصي اليوناني أيضاً في رسالته إلى الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الطلب الرابع المقدم من الإدارة القبرصية التركية في محاولة لتحميل تركيا مسؤولية الإجراءات التي تتخذها الجمهورية التركية لشمال قبرص. وقد

أوضح الجانب القبرصي التركي في رسائل سابقة موجهة إليكم موقفه من الحكم المشار إليه أعلاه. لذا، سأكتفي بتكرار القول أن القرارات التي تغض الطرف عن المركز غير القانوني وغير المشروع للإدارة القبرصية اليونانية، في حين أنها تعتبر أن الجمهورية التركية لشمال قبرص غير موجودة، لا يمكنها أن تبدل الواقع وهو أن الجمهورية التركية لشمال قبرص هي دولة مستقلة وذات سيادة وأن حكومتها هي السلطة الشرعية الوحيدة التي تمارس ولايتها على شمال قبرص. وفضلا عن ذلك، فإن تحميل المسؤولية لتركيا، التي لا ولاية لها على شمال قبرص، والإشارة إلى الجمهورية التركية لشمال قبرص بأتهما "إدارة محلية تابعة" سيزيد الإدارة القبرصية اليونانية تشددا، مما سيزيد من صعوبة مواصلتكم لمساعدكم الحميدة.

وفيما يتعلق بما أشار إليه المندوب القبرصي اليوناني على أنه "الجزء المحتل من قبرص" و "الغزو التركي عام ١٩٧٤"، أود أن أكرر أن تركيا تدخلت في قبرص بعد الانقلاب اليوناني في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ وذلك من أجل وضع حد لاجتياح الجزيرة واحتلالها من قبل اليونان. وتم التدخل التركي وفقا لحقوق تركيا والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. وتبقى تركيا اليوم، بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ وبموافقة الجمهورية التركية لشمال قبرص، الرادع الوحيد لعدوان الإدارة القبرصية اليونانية التي تشغل بصورة غير قانونية منذ عام ١٩٦٣ مقعد جمهورية قبرص التي قامت على الشراكة عام ١٩٦٠.

وغني عن القول أن إصرار القبارصة اليونان على إعلان ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد الجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا، ولا سيما في هذه المرحلة الحساسة، لا يسهل مهمتكم للمساعد الحميدة. فالمصالحة في الجزيرة تيسر كثيرا إذا ما قبل الجانب القبرصي اليوناني بحقيقة أنه لا يمثل "حكومة" الجزيرة بكاملها وأنه لا يستطيع التدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية التركية لشمال قبرص. ونأمل أن تقوموا ببحث الإدارة القبرصية اليونانية على الامتناع عن مثل هذه الأنشطة التي تعوق الجهود الرامية إلى تيسير عملية المصالحة في الجزيرة.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أيتوغ بلومر

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص